



The Sudan Consortium
African and International Civil Society Action for Sudan

-- خطاب مفتوح --

35 من منظمات المجتمع المدني الأفريقي تدعو الاتحاد الأفريقي الي موقف قوي داعم للانتفاضة في السودان

6 يناير 2019

أديس أبابا، إثيوبيا

أصحاب السعادة، ممثلي الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن الأفريقي؛
صاحب السعادة، السيد موسي فكي، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

أصحاب السعادة،

نحن، منظمات المجتمع المدني الأفريقية الموقعة أدناه، نكتب إليكم بقلق عميق إزاء تدهور الأوضاع في السودان. إن تضافر فترة القمع طويل الأمد مع سوء الإدارة الاقتصادية أدى إلى ثورة شعبية يصدر فيها السودانيون مطالبين بالديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان؛ وبما ينسجم وقيم الاتحاد الأفريقي.

بكل أسف، جاءت ردود افعال الحكومة السودانية ليس بالسعي الي مخاطبة مطالب المحتجيب؛ بل تعمدت قمعهم ومنع الشعب السوداني عن إستخدام حقوقه المشروعة والمكفولة دوليا في ممارسة حرية التعبير. فقد أفادت تقارير المنظمات المدنية بأن الحكومة السودانية قد قامت باعتقال عدة آلاف من المواطنين السودانيين بالإضافة الي قتل حوالي 50 من الضحايا، واصابة المئات باصابات مختلفة خلال هذه الاحتجاجات. وكما تضمنت قوائم القتلى، ضحايا من اعضاء الاتحادات المهنية ومن بينهم طبيب، ومعلم، وطلاب، ومواطنين كبار في السن (مزيد من التفاصيل في مذكرة الإحاطة المرفقة). والراجح أن هذه الانتهاكات ستتواصل ضد المحتجين والنشطاء المدنيين ما لم يتخذ إجراء عاجل لوقفها.

من مهام مجلس السلم والأمن الافريقي تعزيز الممارسة الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة حكم القانون، وحماية حقوق الانسان وحياته الأساسية، واحترام حرمة وكرامة النفس البشرية. الان، الشعب السوداني قد عبر عن نفس التطلعات بشكل صريح وواضح. غير ان الاتحاد الافريقي تأخر حتى الان عن التعبير بالتضامن مع هذه التطلعات. لقد اثبتت الدول الافريقية على فعاليتها تدخلاتها في الكوارث والازمات المماثلة عندما توفرت الارادة السياسية للاتحاد الافريقي، ويقف مثالا على ذلك، تدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا في العام 2017، الذي كانت ثمرته عدم اتاحة الفرصة لتفاقم العنف وتصاعده.

ان ضخامة أعداد المحتجين والنشطاء في الانتفاضة السودانية، واتساع مدى الاحتجاجات ووحدة السودانيين؛ تجعل المآل الأكثر ترجيحاً هو عدم استمرار الوضع الراهن. ومع أن شكل هذا التغيير ليس محددًا بشكل دقيق حتى الان؛ فإن هناك حوجة ماسة الي وضع الأسس لانتقال سلمي وشامل يضمن تفادي الفوضى. وتأتي الأهمية البالغة لهذا الأمر نظراً إلى الدور الإقليمي المهم الذي يلعبه السودان. إذ أن الفوضى في السودان الذي يشارك حدوده مع سبع دول مجاورة وله تاريخ طويل من التدخل في شؤون جيرانه، ستؤدي الي اثار سلبية في المنطقة باثرها.

وفي هذا السياق، ندعو معاليكم أصحاب السعادة في مجلس السلم والأمن الأفريقي إلى اتخاذ إجراء سريع وحاسم للتعامل مع الوضع الراهن:

- التعبير عن التضامن مع شعب السودان وشجب انتهاكات حقوق الانسان والاستخدام المفرط للعنف من جانب الحكومة السودانية؛
 - طلب إيفاد بعثة لتقصي الحقائق تنهض بها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، للتحقيق في وقائع وملايسات انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت مؤخراً في السودان، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة وقتل المتظاهرين السلميين، والتعذيب وسوء معاملة المعتقلين بواسطة حكومة السودان، بغرض ضمان المحاسبة لمرتكبي هذه الانتهاكات وضمان العدالة للضحايا؛
 - طلب أن تقدم بعثة تقصي الحقائق نتائجها أمام مجلس السلم والأمن الأفريقي في أقرب وقت ممكن وإلى رؤساء الدول خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي القادم في يوليو 2019؛
 - ضمان أن توضع حالة السودان على وجه السرعة ضمن جدول أعمال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وأن يطلب من المفوضية مراقبة الوضع وإطلاع المجلس على المستجدات بصورة مستمرة؛
 - خلق آلية ملائمة لبحث وضع السودان وتيسير حوار شامل للاتفاق على إطار للانتقال السياسي السلمي ودعم تنفيذه.
- للإتحاد الأفريقي فرصة سانحة للاضطلاع بدور إيجابي في هذا الوقت الحاسم من تاريخ السودان والوقوف دفاعاً عن حقوق الأخوة والأخوات في السودان.

المنظمات الموقعة:

- (1) منظمة العمل من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي للمرأة، جمهورية الكونغو الديمقراطية
- (2) المركز الإفريقي لدراسات السلام والعدالة
- (3) شبكة مبادرة الشباب الإفريقي ، يوغندا
- (4) تحالف منظمات المجتمع المدني العربي من أجل السودان، مصر
- (5) جمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية، تونس
- (6) منظمة مراقبة الانتهاكات الجسيمة بأفريقيا، يوغندا
- (7) منظمة بناء السلام والتنمية، جمهورية الكونغو الديمقراطية
- (8) مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
- (9) تحالف المجتمع المدني من أجل السلام والتنمية الديمقراطية، ساحل العاج
- (10) اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الانسان في تونس
- (11) منظمة تمكين المجتمع من أجل التقدم، جنوب السودان
- (12) منظمة الضمير الدولي، سيراليون
- (13) مركز بتسوانا لحقوق الإنسان، بوتسوانا
- (14) منتدى المجتمع المدني في القرن الأفريقي
- (15) جمعية رعاية حقوق الانسان، اريتريا
- (16) معهد حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا
- (17) المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين، يوغندا
- (18) منظمة ايتيكا الشبابية، رواندا
- (19) مفوضية حقوق الإنسان، كينيا
- (20) محامون من أجل حقوق الإنسان، جنوب أفريقيا
- (21) الرابطة السنغالية لحقوق الانسان، السنغال
- (22) حركة حقوق الانسان الإفوارية، ساحل العاج
- (23) النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، تونس
- (24) شبكة المواطنين الأفارقة، كينيا
- (25) مؤسسة بوبولس الدولية، يوغندا
- (26) الاجتماع الإفريقي للدفاع عن حقوق الانسان، السنغال
- (27) شبكة الحق في الغذاء، ساحل العاج
- (28) مجموعة عمل وأبحاث المرأة، أرض الصومال
- (29) تحالف المنظمات الإفريقية من أجل السودان
- (30) الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
- (31) المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- (32) الرابطة التونسية لحقوق الإنسان
- (33) شبكة اللاجئين والمشردين داخليا في غرب أفريقيا
- (34) مجموعة النساء والحقوق، شبكة 26 منظمة من منظمات المجتمع المدني، مقديشو، الصومال

خلفية

شهد السودان انتفاضة خلال الستة أسابيع الأخيرة، ومع أن القتيل الذي أشعل الاضطرابات الحالية هو إلغاء الدعم إلا أن هذه الاضطرابات نابعة من أزمت أعمق خيمت بظلالها على القطر على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة من نزاعات إقليمية، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وسوء إدارة مالية.

تأجبت نزاعات فادحة في دارفور، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان؛ مؤثرة على المدنيين تأثيراً مجحفاً ومسببة نزوحاً على نطاق هائل. وبرغم تأكيدات الحكومة على نجاح وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ لم تختتم أي من تلك النزاعات بتحقيق سلام مستدام. ومن الجلي أن النظام السوداني قد أقصى مؤسسات حكم القانون والجيش الوطني إلى الحد الذي صار معه مضطراً إلى الاعتماد على آليات حزبية وأمنية للحفاظ على الوضع الراهن كما هو.

ومع أن السودان طرف موقع على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ الذي يكفل مدى واسعاً من الحقوق دون تمييز، إلا أن سجل القطر في مجال حقوق الإنسان كان سيئاً على الدوام. النساء والأقليات الدينية ظلوا على الدوام الأكثر عرضة للخطر خصوصاً أن الحكومة تعتمد أيولوجية كثيراً ما تضفي المشروعية على اضطهاد هاتين المجموعتين. بل إن الكتب المدرسية التي وضعت في عهد هذا النظام قد صبغت بصبغة هذه الأيديولوجيا، وذلك بهدف غرس القيم المتطرفة والإقصائية في نفوس الجيل القادم.

انطلقت الاحتجاجات في منتصف ديسمبر ناجمة عن إلغاء الدعم عن الخبز وندرة السلع الأساسية بما فيها الأدوية والوقود؛ إلا أنها عُذبت بأزمات حقوق الإنسان والنزاع الذي عصف بالقطر. وليست هذه الندرة التي أشعلت فتيل الاحتجاجات بالأمر المعزول؛ بل تتصل بأزمة اقتصادية حادة. ففي ديسمبر 2018، بلغ معدل التضخم %72.94 عن السنة السابقة. ومع أن خسارة عائدات نفط جنوب السودان تعد سبباً جزئياً في هذه الأزمة؛ إلا أنها تفاقمت بسبب سوء الإدارة من طرف الحكومة. فقد واصلت الحكومة الاستثمار الكثيف في الإنفاق العسكري. أما الفساد فمستشر؛ إذ احتل السودان المرتبة 175 من 180 دولة استعرضتها منظمة الشفافية الدولية، التي ذكرت أيضاً أنه يرجح أن الرئيس البشير والمقربين منه قد استولوا دون وجه حق على ما يصل إلى 9 بليون دولار أميركي من قطاع النفط. وقد فشل القطر دوماً في الانفتاح التجاري أو التعاون الإقليمي أو الدولي مما ساهم في إضعاف قدرة الدولة على إدارة الأزمة الاقتصادية. وفي هذا السياق ليس ثمة ما يشير إلى حدوث تحول في الحظوظ الاقتصادية للقطر على المدى القريب.

ولكل ذلك، ليس مستغرباً أن يخاطر المحتجون بالتعرض إلى القمع العنيف لكي يخرجوا إلى الشوارع، وليس بمستغرب أيضاً أن تتصاعد المطالب سريعاً من هموم اقتصادية إلى المطالبة بتنحي الرئيس البشير. فبعد أسبوعين من بدء الاحتجاجات، تبني المجتمع المدني السوداني والمعارضة السياسية "إعلان الحرية والتغيير" مطالبين البشير وحكومته بالتنحي عن السلطة، وداعين إلى تكوين حكومة انتقالية يكون بوسعها تحقيق تطلعات السودانيين إلى السلام، والحرية، والتحول الديمقراطي.

سرعان ما انتشرت الاحتجاجات بطول البلاد وعرضها، من عطبرة في الشمال؛ إلى الخرطوم، والفاشر، والبُرم، إلى أم روابة في شمال كردفان، والدمازين في النيل الأزرق. ووصلت الاحتجاجات إلى مناطق خاضعة لحالة الطوارئ وأخرى غير خاضعة لها إذ كانت تُعد موانئ للنظام حسبما جرت العادة.

إن الرقعة الجغرافية التي غطتها هذه الاحتجاجات أعظم اتساعاً من الجولات الاحتجاجية السابقة التي هزت البلاد في 2013 وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 185 شخصاً وفقاً لمنظمة العفو الدولية، وفي 2018. كما يبدو أن عدد المشاركين قد ارتفع أيضاً لكن من الصعوبة الحصول على أرقام دقيقة. ومن الواضح أن أعداداً أكبر من النساء ومجموعات الشباب والمهنيين الشباب يشاركون في هذه الاحتجاجات. كما أن النشاط والمشاركين في الانتفاضة متحدين في مطالبهم أكثر مما كان عليه الحال في السابق.

ردت الحكومة على الانتفاضة بقمع عنيف أدى إلى مقتل 50 تقريباً إلى الآن. وثمة قلق خاص بشأن ما ورد عن موت احد المواطنين؛ الذي مات رهن الاعتقال، والذي ذكرت أسرته أن آثار التعذيب كانت بادية على جسده فضلاً عن أثر طلق ناري على الفم. وفي 17 يناير، كما اطلق الرصاص على طبيب كان يعالج بعض الجرحى من المتظاهرين، وقد أصيب الطبيب في الرأس بعد أن عرّف عن نفسه بصفته طبيباً، كما توفي احد المعلمين جراء التعذيب الشديد داخل معتقلات جهاز الامن بشرق السودان.

حدثت اعتقالات واسعة النطاق للمتظاهرين من الطرقات، ومن المنازل والمكاتب بالنسبة إلى منظمي الاحتجاجات المفترضين أو الفعلين. وقد أفاد وزير الداخلية البرلمان في تاريخ 7 يناير بأنه قد أُلقي القبض على 816 شخصاً، إلا أن مذكرة مسربة مؤخراً أشارت بأن عدد من تم اعتقالهم يربو عن 3000 مواطن. ومع أن مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني، صلاح قوش، قد أشار

في 29 يناير 2019 إلى أنه لا مندوحة عن إطلاق سراح هؤلاء الذين أُلقي القبض عليهم على إثر الاحتجاجات، إلا أن شركاءنا في المجتمع المدني قد أكدوا على أن النشاطاء الذين يتابعونهم من كُتُب لم يُطلق سراحهم، في حين أُورد آخرون أنه لم يُطلق سراح أحد سوى الذين أُلقي القبض عليهم في الشوارع؛ أما من يشتبه في أنهم منظمو الاحتجاجات فلا يزالون في الحجز.

لكن برغم ردة الفعل العنيفة؛ امتدت الاحتجاجات لأسابيع ستة حتى هذا التاريخ. ولا بد أن المتظاهرين توقعوا هذا الرد العنيف من الحكومة كما هو الحال في 2013 إلا أن ذلك لم يفت عضدهم أو يثني عزمهم عن الخروج إلى الشوارع.

في هذه الأثناء، ومع وجود بعض التعبيرات التي اعرب بها المجتمع الدولي عن قلقه، إلا أنه لم يكن ثمة إجراء قوي يذكر. ويبدو أن المجتمع الدولي يفضل الوضع الراهن ويرى أن أفضل ما يخدم استقرار هذا الوضع هو استمرار حكم البشير. غير أن حدة الاحتجاجات والقمع الذي قوبلت به، وسوء الإدارة المالية والازمة الاقتصادية التي تسببت فيها، إلى جانب واقع أن السودان مكدّس بالمليشيات والأسلحة، قد خلق كل ذلك -درجة كبيرة من عدم الاستقرار. وقد تؤدي هذه العوامل، إن تركت كما هي، إلى فوضى عارمة واستفحال غياب الاستقرار.
